مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264
تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

نظرية القياس الأرسطية بين يان لوكاسيفتش وأحمد موساوي.[1]

الباحث: حسين زواقي.
جامعة الجزائر -2-

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض قراءتين تحليليتين نقديتين مختلفتين لنظرية القياس الأرسطية قراءة المنطقي البولوني يان لوكاسيفتش، وقراءة المتخصص الجزائري في ميدان المنطق أحمد موساوي. حيث سنتمكن من خلالها التطرق إلى جزء من مشكلة بالغة الأهمية في ميدان فلسفة المنطق وهي مشكلة أسس المنطق، والتي تندرج ضمنها مشكلات فرعية من بينها طبيعة العلاقة بين منطق أرسطو وفلسفته، والصورة الحقيقية للقياس الأرسطي التي اختلفت الأطروحات حولها بين تفسيرها إما تفسيرا لزوميا وإما استنتاجيا. كما ستمكننا هذه الدراسة أيضا من إعادة النظر في القراءات المتعلقة بنظرية القياس الأرسطية وأسسها خاصة الصادرة منها باللسان العربي.

[1] أحمد موساوي: أول دكتور جزائري تحصل على درجة دكتوراه الدولة في المنطق من جامعة الصوربون باريس1 –في سنة 1988- (Panthéon-Sorbone Paris) متخصص في تدريس المنطق بجامعة الجزائر، قام بتدريس المنطق في عدد من المعاهد والمدارس العليا –التحق بجامعة الإمارات العربية المتحدة بصفة أستاذ مادة المنطق ورئيس قسم الفلسفة-.
له كتب ومقالات متعددة في المنطق وتطبيقاته في الميادين الفلسفية الدقيقة منها على وجه الخصوص: المنطق الخالص، فلسفة المنطق، فلسفة الرياضيات، ما حول المنطق (métalogique)، تاريخ المنطق والفلسفة التحليلية المعاصرة. أشرف على عدة رسائل من درجة ماستر وماجستير وأطروحات الدكتوراه. وهو رئيس مشروع الدكتوراه ل.م.د LMD تخصص منطق وفلسفة العلوم.

مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264
تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

Résumé :

Cette étude expose deux lectures analytiques différentes de la théorie du syllogisme Aristotélicien elle portera sur lecture du logicien polonais Łukasiewicz Jan et la lecture du spécialiste algérien en logique Ahmed Moussaoui nous aborderons un aspect d'une problématique très importante dans le domaine de la philosophie de la logique, de laquelle en découlent des sous-problèmes secondaires, à l'exemple de la nature de la relation entre la logique d'Aristote et sa philosophie aussi la véritable forme du syllogisme Aristotélicien qui diverge les thèses entre la thèse l'implicative et la thèse inférentielle. Cette étude nous permettra , également de porter un regard sur les études portant sur la théorie du syllogisme Aristotélicien notamment celles publiées en langue arabe.

يعرض يان لوكاسيفيتش Łukasiewicz Jan (1878-1956م) تقسيم أرسطو Aristote (384-322 ق.م) للأشياء في النص التالي:

« في "التحليلات الأولى"...يقسم أرسطو الأشياء جميعا إلى ثلاث فئات، فيقول إن من الأشياء مالا يمكن أن يُحمل حملا صادقا على أي شيء كان، مثل كليون وكالياس والجزئي المحسوس، ولكن أشياء أخرى يمكن أن تُحمل عليه، مثل إنسان أو حيوان. وثم فئة ثانية تتألف من الأشياء التي تحمل على غيرها ولا يحمل شيئا عليها. ولا يُعطي أرسطو مثالا لهذه الأشياء، ولكن من الواضح أنه يقصد أكثر الأشياء عموما، كالوجود (to on). ويدخل في الفئة الثالثة الأشياء التي تحمل على غيرها ويُحمل غيرها عليها، مثال ذلك الإنسان الذي يُحمل على كالياس ويُحمل عليه الحيوان.

مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264
تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

وأخيرا يقول أرسطو إن الحجج والأبحاث تُعنى، على وجه العموم، بهذا النوع الأخير من الأشياء»[1]

يتضح من خلال هذا القول أن الحدود عند أرسطو ثلاثة أصناف:

أ- الحدود الجزئية: وهي الحدود التي نشير بها إلى شيء جزئي مثل: سقراط، أحمد...الخ.

ب- الحدود الكلية: وهي الحدود التي تشير إلى أصناف الأشياء مثل: الإنسان، الحيوان، الأشجار...الخ، فهذه الحدود لا تشير إلى شيء مفرد، أو محدد بعينه، بل تشير إلى صنف من الأشياء.

ج- الحدود المتعالية : وهي الحدود التي تصدق على جميع الأصناف، ولا تصدق على حد مشار إليه، أو صنف محدد مثل: المادة، الوجود، الجوهر...الخ.

يعتقد صاحب كتاب "نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث" أن أرسطو وقع في العديد من الأخطاء بناءا على ماورد في الفقرة أعلاه منها:

1- يُعلق لوكاسيفتش على التصنيف الأرسطي للحدود بقوله أن الأشياء لا يمكن أن يُحمل بعضها على بعض، لأن المحمول جزء من قضية والقضية سلسلة من الكلمات المكتوبة أو الملفوظة والتي تحمل معنى محدد[2]. يرد أحمد موساوي Ahmed Moussaoui على رأي صاحب كتاب "نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث" بما يلي:

« إن هذه الملاحظة تكون دقيقة وصادقة لو كان الغرض الذي سعى إليه أرسطو هو بناء نظرية صورية خالصة للحدود أي بناء منطق حدود صوري خالص. ولكن غرض أرسطو هو وضع منهجية للعلم البرهاني. والحدود الأرسطية هي قائمة على

[1]- يان لوكاشيفيتش، نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث، تر: عبد الحميد صبره، (الإسكندرية: المعارف، 1961)، ص18.

[2]- يان لوكاسيفتش، المصدر نفسه، ص 18.

مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264
تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

تصنيف الأشياء إلى أجناس وأنواع. فالحد هنا هو صورة لمادة هي إما جنس أو نوع، ولا تنفصل الصورة عن المادة في نظرية القياس الأرسطية».[1]

يذهب موساوي إلى القول بأن أرسطو لم يهدف إلى بناء منطق حدود صوري خالص، حيث بنى منطقه على الحدود الكلية فقط، أما الحدود الفردية أو الشخصية أو الجزئية وحتى الحدود الفارغة أي الحدود التي يكون ماصدقها خاليا من العناصر أو صنفا فارغا فلا يمكن أن تكون مقدمات قياسية.[2]

إن هذا الرأي مخالف لما ذهب إليه لوكاسيفيتش الذي قال:

«... يجب أن نستبعد من القياس ما يمكن أن نسميه مادته ولا نستبقي غير صورته. وهذا ما عمله أرسطو، إذ كان أول من استعمل الحروف بدلا من الموضوعات والمحمولات المتعينة »[3]، أي أن أرسطو عبر عن مقدماته القياسية بطريقة صورية: « ... ومثال ذلك إن كانت أ مقولة على كل ب وكانت ب تقال على كل حـ ، فمن الاضطرار أن تقال أ على كل حـ...»[4].

نلاحظ أن أرسطو في التحليلات الأولى يركز على صورة القضايا التي تؤلف القياس ولا يهتم بمادتها، بشرط أن تعبر هذه المتغيرات عن حدود كلية فهو منطق صوري من وجهة نظر لوكاسيفيتش:

[1]- أحمد موساوي، بحوث منطقية فلسفية، ا(لجزائر، دار المعرفة، 2018)، ص 52.

[2]- أحمد موساوي، تاريخ المنطق، (الجزائر، دار هومة، 2018)، ص 55.

[3]- يان لوكاشيفيتش، مصدر سبق ذكره، ص 15.

[4]- أرسطو، منطق أرسطو، حققه وقدم له عبد الرحمن بدوي، (ط1؛ بيروت: وكالة المطبوعات الكويت، دار القلم 1980)، ص 148.

مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264
تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

«وإذا جردت القياس من كل حدوده المتعينة. بأن تضع مكانها حروفا فقد جردته من مادته و يسمى الباقي صورته. فلننظر من أي هذه العناصر تتكون هذه الصورة»[1]

إذن فالمنطق الصوري يرتبط بمفهوم تجريد المتغيرات من مادتها مع الإبقاء على صورتها.

يرد أحمد موساوي على هذا الموقف في بعض مؤلفاته عن طريق تمييزه بين مستويين، الأول ينتمي إلى أسس نظرية القياس الأرسطية، و الثاني ينتمي إلى العرض النظري لنظرية القياس كما ورد في التحليلات الأولى[2]، فالتحليلات الأولى يمكن أن نعتبرها كمدخل للتحليلات الثانية أي كتاب البرهان، إذ أن أرسطو تبنى بوجه من الأوجه النظرية الأفلاطونية القائلة بأنه لا علم إلا بالكلي، لكن الكلي المحايث، ولأنه يعبر بشكل صريح عن غرضه من التحليلات الأولى الذي هو البرهان والعلم البرهاني – كما سنوضحه لاحقا – هذا ما دفعه إلى استخدام الحدود الكلية في جميع مقدماته القياسية. ويمكن أن نُجمع آراء موساوي باختصار في النقاط التالية:

- لا بد من التذكير بأن منطق أرسطو هو آلة أو أداة للعلم بالكلي وللفلسفة بصفة عامة، لأن غرضه هو البرهان والعلم البرهاني. وسنوضح أكثر هذا الرأي لاحقا.

- المتغيرات التي استخدمها أرسطو ليست متغيرات بالمفهوم المعاصر للمتغير، لأن مادتها تكون بالضرورة حدودا كلية فقط، على خلاف متغيرات المنطق المعاصر واللاكلاسيكي التي لا تكون محدودة بعالم مقال ضيق.

- إن المتغيرات التي استخدمها أرسطو في كتاب التحليلات الأولى محدودة بحدود تصنيفه للأجناس و الأنواع، فلا يمكن أن تكون مادتها خارجة عن الأساس الأنطولوجي الأرسطي القائم على عملية التجريد.

[1]- يان لوكاشيفيتش، مصدر سبق ذكره، ص 27.

[2]- أحمد موساوي، معجم المناطقة، (الجزائر: ENAG موفم للنشر، 2015)، ص 38.

مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264
تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

وبالتالي فالقول بأن منطق أرسطو صوري بكيفية مطلقة قول خاطئ، لأنه محدود بحدود الأساس الفلسفي الذي قام عليه.[1]

2- يُعلق يان لوكاسيفتش مرة أخرى على الفقرة الأولى التي ابتدأنا بها هذا المقال بقوله:

> «وكذلك لا يصح القول أن الحدود الجزئية، مثل "كالياس"، لا يمكن أن تحمل حملا صادقا على أي شيء آخر. فإن أرسطو نفسه يعطينا أمثلة لقضايا ذات محمول جزئي، مثل "هذا الشيء الأبيض هو سقراط" أو "هذا الذي يقترب هو كالياس"، ويقول أرسطو إن هذه القضايا صادقة "بالعرض"، ولكن هناك أمثلة أخرى لقضايا من هذا النوع ليست قضايا صادقة بالعرض، مثل "سقراط هو سقراط" أو "سفرونيقوس هو أبو سقراط"»[2]

يرد أحمد موساوي على هذا التعليق بما يلي:

أ- إن الملاحظة التي قدمها لوكاسيفتش لا تنصب في القسم الأول منها على الحمل بالنسبة إلى القضايا التي تكون كمقدمات في القياس البرهاني. فأرسطو لا يرفض بصفة مطلقة أن يكون موضوع أو محمول القضية حدا جزئيا، لكنه يرفض أن يكون أحد طرفي المقدمة التي تدخل في قياس برهاني حدا جزئيا. فالقضايا السابقة "هذا الشيء الأبيض هو سقراط" و" هذا الذي يقترب هو كالياس" لا تصلحان كمقدمات في القياس البرهاني.[3]

ب- إن المثال التالي "سقراط هو سقراط" لا مكانة له في نظرية القياس الأرسطية، إذ أنه يعبر عن قضية الهوية. حيث أن تاريخ المنطق يخبرنا عن قضية الهوية لأول مرة عند المنطقي والفيلسوف الألماني ليبنتز غوتفريد ويلهالم Leibniz

[1]- أحمد موساوي، معجم المناطقة، مصدر سبق ذكره، ص 40،41.

[2]- المصدر نفسه، ص 18-19.

[3]- أحمد موساوي، بحوث منطقية فلسفية، مصدر سبق ذكره، ص 52-53.

مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264
تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

Gottfried Willhelm (1664-1716م)، الذي يقول بعدم إمكانية التمييز بين شيئين لهما الهوية نفسها وقد عبر عنها بالصيغ التالية: "كل شيء هو ما هو"، "أ هو أ"، "أ هو ب"[1] فأرسطو لم يحدثنا عن قضايا الهوية أو مبدأ الهوية، فقد حدثنا فقط عن مبدأ الثالث المرفوع، ومبدأ عدم التناقض. أما بالنسبة إلى المثال الثاني "سفرونيسقوس أبو سقراط" فهو لا يعبر عن علاقة الحمل بين موضوع ومحمول، ولكنه يعبر عن علاقة "أبو" بين طرفين "سفرنيقوس" و"سقراط". ونحن نعلم أن المعلم الأول قد اختصر كل أنواع العلاقات في علاقة واحدة هي علاقة الاندراج.[2]

3- يذهب لوكاسفيتش أيضا إلى التعليق بما يلي:

> «وثم خطأ ثالث يتعلق بالنتيجة التي يستنبطها أرسطو من تقسيمه للحدود. ليس بصحيح أن حججنا وأبحاثنا تنصب، بوجه عام، على الحدود الكلية التي تحمل على غيرها والتي يحمل غيرها عليها. فمن الواضح أن الحدود الجزئية لها من الأهمية ما للحدود الكلية، ولا يصدق هذا في الحياة اليومية فقط، بل في البحوث العلمية كذلك. إن أكثر ما يعيب المنطق الأرسطي أنه لم يفسح مكانا للحدود الجزئية أو للقضايا المخصوصة فما السبب في ذلك؟ هناك رأي شائع بين الفلاسفة يقول بأن أرسطو قام ببناء نسقه المنطقي متأثرا بفلسفة أفلاطون...ولكني لا أقبل هذا الرأي فليس هناك ما يؤيده في نص "التحليلات الأولى"»[3]

يرد أحمد موساوي على هذا التعليق الذي قدمه يان لوكاسيفيتش بما يلي:

1- إن السبب الذي جعل لوكاسيفتش يُصدر الحكم الذي مفاده أن سبب إهمال أرسطو للحدود الجزئية لا علاقة له بموضوع العلم الكلي – أي الكلي

---

[1]- أحمد موساوي، مدخل جديد إلى فلسفة المنطق، (الجزائر، دار هومة، 2015)، ص 201.

[2]- أحمد موساوي، بحوث منطقية فلسفية، مصدر سبق ذكره، ص 53.

[3]- يان لوكاسيفيتش، مصدر سبق ذكره، ص 19.

مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264
تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

المحايث في مقابل الكلي المتعالي الأفلاطوني – هو الحجة القائلة بأن كتاب "التحليلات الأولى" هو كتاب منطقي خالص ويخلو تماما من كل عدوى فلسفية. إن هذه الحجة تكون مقبولة كما ذهب إليه موساوي لو كانت نظرية القياس الأرسطية محصورة في كتاب التحليلات الأولى فقط. إذ أن هذا الكتاب لا يمثل سوى الجانب التقني فقط من نظرية القياس إلى جانب كتاب "العبارة"، و"كتاب التحليلات الثانية" أو كتاب "البرهان" وكتاب "المقولات" إضافة إلى كتاب "الجدل"وهي كلها تضم أعمالا تؤسس لـ"التحليلات الأولى" من زاوية معينة. فإن كان هذا الكتاب الأخير خاليا من أي آثار فلسفية ظاهرة فهو لا ينفصل عن الكتب الأخرى التي لا تخلو من الاعتبارات الأنطولوجية والميتافيزيقية وبالأخص نظرية التصنيف التي تقوم على تصنيف الكائنات إلى أجناس وأنواع تؤسس لنظرية الحدود الكلية.[1]

2- إن من الأدلة القوية التي قدمها موساوي على ارتباط منطق أرسطو بفلسفته هو اعتراف المعلم الأول في مطلع التحليلات الأولى بما يلي:

> « إن أول ما ينبغي أن نذكر هو الشيء الذي عنه فحصنا هاهنا، والغرض الذي إليه قصدنا،.فأما الشيء الذي عنه نفحص فهو البرهان، وغرضنا العلم البرهاني ».[2]

يتضح من خلال هذا القول أن الغرض من التحليلات الأولى هو العلم البرهاني أي العلم الكلي. وهناك دليل آخر على وجود علاقة بين "التحليلات الأولى" والفلسفة الأولى أو أنطولوجيا أرسطو، حيث يذكر هذا الأخير في مقطع من "التحليلات الأولى" بأن موضوعات الفلسفة الأولى متصلة بالتحليلات الأولى، وهذين الدليلين يكفيان لتعليل رفض أرسطو للحدود الفارغة والحدود المتعالية كأصناف حدود محتواة في صنف الحدود القياسية.[3] فمن الواضح أن رفض أرسطو للحدود الشخصية كونها لا تصلح إلا موضوعات فقط، والحدود المتعالية لأنها لا تكون إلا

[1]- أحمد موساوي، بحوث منطقية فلسفية، مصدر سبق ذكره ص 54-55.

[2]- أرسطو، مرجع سبق ذكره، ص 137 ،138.

[3]- أحمد موساوي، معجم المناطقة، مصدر سبق ذكره، ص 39.

مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264
تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

محمولات، وتعليل استخدام الحدود الكلية فقط مثل إنسان، حيوان وفان هو كونها تصلح أن تكون موضوعات تارة ومحمولات تارة أخرى[1]

إن المبدأ الأفلاطوني الذي ينص على أنه: «لا علم إلا بالكلي » والمقصود منه الكلي المتعالي تبناه أرسطو بمعنى من المعان، لكنه رفضه جزئيا لعدم كفايته لبناء علم الطبيعة، فعدّل فيه وصاغ مبدأ جديدا في مقابل الكلي المتعالي، وهو الكلي المحايث المتصل بعالم الحس و التجربة، لكي يصلح لبناء علم الطبيعة، أي الكلي القائم على مبدأ التجريد من الوقائع المحسوسة، إذن فالكلي ينتج عن عملية التجريد[2].

من خلال ما سبق فأرسطو يرفض الحدود الفارغة لأنها ناتجة عن عملية التخيل لا التجريد، بالرغم من إشارته لها في كتاب العبارة « فإن قولنا أيضا عنز-أيل[*] قد يدل على معنى ما...».[3]

أما تعليل رفض الحدود الشخصية، فلأنها تدرك بالحواس مباشرة، أما عن الحدود المتعالية، فهي لا تصلح سوى محمولات فقط[4]. وفي هذا السياق يرد اريك فايل (Eric Weil) على اتهام القائلين بأن المنطق الأرسطي يجهل الفئة الفارغة بقوله:

---

[1]- أحمد موساوي، مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة، (الجزائر، دار المناهج، 2007)، ص 118.

[2]- أحمد موساوي، معجم المناطقة، مصدر سبق ذكره، ص 36.

[*]- (العنقاء) tragelophos حيوان خرافي ناتج عن عملية التخيل، مركب من عنز (جدي) و أيل. أنظر: يان لوكاشيفيش، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3]- أرسطو، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[4]- أحمد موساوي، معجم المناطقة، مصدر سبق ذكره، ص 39.

مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264
تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

« إن اتهام المنطق الأرسطي بأنه يجهل الفئة الفارغة يشبه إلى حد ما اتهام السمكة بأنها لا تستطيع أن تعيش خارج الماء »[1]

أي أن الأساس الذي بنى عليه أرسطو منطقه هو أساس فلسفي قائم على التجريد، وعدم استخدامه للقضايا التي تحتوي الحدود الفارغة إنما سببه هو المحافظة على اتساق نسقه المنطقي.

إذن فعملية التجريد هي إسقاط للأعراض المتغيرة (الكم، الكيف، الإضافة، الأين...) لموضوع واحد، مع الاحتفاظ بما هو ثابت ودائم، ومشترك بين أفراد كثيرين مختلفين في الأعراض، ويشتركون في قاسم مشترك وهو الجوهر[2]، فسقراط، أرسطو، ابن سينا، وأحمد...يختلفون في الأعراض ويشتركون في الجوهر الذي يعبر عنه بواسطة حد الإنسان، وحد الإنسان بدوره يعبر عن الصفات والخصائص الجوهرية التي يشترك فيها جميع الأفراد الذين ينتمون إلى عالم مقال الإنسان، والذي يميزهم عن غيرهم من عوالم المقال (الجماد، وباقي الكائنات الحية).

3- إن من الأدلة التي قدمها موساوي هو إثبات أن الحد الأوسط هو علة النتيجة. ولمزيد من الإطلاع على هذا الموضوع نحيل القاريء إلى عمل موساوي.[3] وبما أنه من المعلوم أن العلل عند أرسطو هي أربعة أصناف:

- العلة الصورية. Cause formelle
- العلة المادية. Cause matérielle
- العلة الفاعلة. Cause efficace

[1]- نقلا عن : أحمد موساوي، مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص 127.

[2]- أحمد موساوي، مدخل جديد إلى المنطق المعاصر، (الجزائر، معهد المناهج، 2007)، ج1.ص 195، 196.

[3]- أحمد موساوي، بحوث منطقية فلسفية، مصدر سبق ذكره، ص ص 57-62.

مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264
تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

-العلة الغائية. Cause finale

وبما أن الحد الأوسط هو الذي يحدد شكل القياس من خلال وضعه في المقدمتين، ففي الشكل الأول يكون موضوعا في الكبرى ومحمولا في الصغرى، أما في الشكل الثاني فيكون محمولا في المقدمتين، في حين أنه يكون في الشكل الثالث موضوعا في المقدمتين. إذن:

«...فمن الواضح أن الحد الأوسط هو علة صورية.فهو الذي يتحكم في تحديد صورة القياس»[1]

وبما أن أرسطو لم يهدف إلى بناء نظرية صورية خالصة، والدليل على ذلك صياغته لأقيسته بحدود مادية (نبات، حيوان، إنسان...) في الكتاب الذي سماه البرهان فبالتالي يكون الحد الأوسط:

«...علة مادية وهذا الاتساق بين العلة الصورية والعلة المادية بالنسبة إلى الحد الأوسط يدعمه عدم فصل الصورة عن المادة عند المعلم الأول. وبما أن الحد الأوسط هو المحرك الأساسي للعملية البرهانية فهو إذن علة فاعلة. وإذا كانت التحليلات عند أرسطو تهدف إلى تأسيس العلم البرهاني...والذي يقوم فيه الحد الأوسط بدور رئيسي فإذن سيكون الحد الأوسط علة غائية...وهذا دليل قوي على أن نظرية القياس الأرسطية قامت على أسس ميتافيزيقية وأنطولوجية وفلسفية وليست كما قال يان لوكاسيفتش»[2]

يُناقش موساوي رأي يان لوكاسيفتش الذي يرفض من خلاله صورة القياس الأرسطي التي تقوم أساسا على الاستنتاج في مقال عُرض لأول مرة في مجلة

[1]- أحمد موساوي، بحوث منطقية فلسفية، مصدر سبق ذكره، ص 63.
[2]- المصدر نفسه، ص 63-64.

المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264

تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

دراسات فلسفية باللسان الفرنسي.[1] حيث يذهب صاحب كتاب "نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث" إلى القول بما يلي:

«ولابد من التوكيد إن أرسطو لم يصغ قياسا واحدا على أنه استنتاج فيه كلمة "إذن" (ara)...»[2]

إن من بين الحجج التي اعتمدها لوكاسيفتش في التأسيس لهذا الرأي هو ما سماه موساوي بحجة الغياب، أي غياب "α ρ α" التي تحمل معنى "إذن" والتي تعتبر أيضا العلامة المميزة الدالة على الاستنتاج في ترجمات النصوص الأصلية المحققة وبالأخص نص التحليلات الأولى من بينها:

- ترجمة Th.Waitz بتاريخ 1844.
- الترجمة الانجليزية لـ Sir David Ross.
- الترجمة الفرنسية لـ Jules Tricot.

إن "ρ ο ρ" الإغريقية التي هي العلامة المميزة للزوم والتي تترجم إلى اللسان العربي بـ "إذا...ف..." هي الأخرى لا تظهر بصورة ثابتة في النصوص المشار إليها وفي الترجمات.

«...فكيف يستطيع أن يستنتج من غياب كلمة "إذن" التفسير اللزومي ويرفض إمكانية التفسير الاستنتاجي من غياب عبارة "إذا...ف" أو "si...alors" أو "if...then"؟!...فنحن هنا بصدد بعض الفروض التي ستحقق أو ترفض عندما تظهر الصورة الحقيقية للقياس الأرسطي بالاعتماد على الأدلة البنائية وليس على غياب أو حضور لفظ معين في عبارة من العبارات»[3]

---

1 -Ahmed Moussaoui,« La forme logique du syllogisme Aristotélicien», Études philosophiques, (Numéro 3 Année 1997), Alger.

2- يان لوكاسيفتش، مصدر سبق ذكره، ص 36.

3- أحمد موساوي، بحوث منطقية فلسفية، مصدر سبق ذكره، ص 27-28.

مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264
تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

يتساءل يان لوكاسيفتش، بعدما قرر أن صورة القياس هي صورة لزومية عن طبيعة اللزوم القياسي الأرسطي هل هو لزوم مادي implication matérielle ؟ أم هو لزوم دقيق صارم implication stricte ؟.[1]

استخدم موساوي المنهج التحليلي القائم على عملية الرد إلى الخلف و الذي يمكن صورنته كما يلي:

لو كان المبدأ (س) صحيحا.

للزم عنه أن النتيجة (ص) هي الأخرى صحيحة.

ولكن النتيجة (ص) ليست صحيحة.

إذن ليس المبدأ (س) صحيحا.[2]

بما أن سؤال لوكاسيفتش قد صاغه بعبارة فصلية والتي تُظهر من خلال السياق أنه فصل استبعادي، بحيث أنه يستبعد كل صور اللزوم الأخرى مثل اللزوم التكراري Implication Tautologique واللزوم الديودوري Implication Diodoréenne واللزوم الجهتي Implication Modale وحتى اللزوم الصوري Implication Formelle. بناءا على ذلك تنتج الفرضيتين التاليتين:

أ- الصورة المنطقية الحقيقية للقياس الأرسطي هي صورة لزومية.

ب- إن تلك الصورة هي إما صورة لزوم مادي أو لزوم صارم.[3]

بعد أن عرض موساوي أهم الفروقات الموجودة بين أنواع اللزوم التي سبق ذكرها نجده يستبعد اللزوم الصارم والذي انتقد بواسطته لويس كلارنس إرفينغ Lewis Clarence Irving (1883-1964م) اللزوم المادي الذي استعمله برتراند راسل

[1]- المصدر نفسه، ص 29.

[2]- أحمد موساوي، مدخل جديد إلى الفلسفة التحليلية المعاصرة، (الجزائر، دار هومة، 2018)، ص 54.

[3]- أحمد موساوي، بحوث منطقية فلسفية، مصدر سبق ذكره، ص 29.

مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264
تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

Bertrand Russell (1872- 1970م) حيث أن اللزوم الصارم لا يسمح باستنتاج التالي من مقدم كاذب.[1] لكننا نجد في نصوص التحليلات الأولى عبارات مثل:

- من مقدمتين كاذبتين يمكن الحصول على نتيجة صادقة.

- من مقدمتين كاذبتين يمكن الحصول على نتيجة صادقة سواء كانت المقدمتين كاذبتين معا أو إحداهما فقط. إن هذه العبارات تستبعد بصورة واضحة إمكانية تفسير القياس الأرسطي تفسيرا لزوميا صارما.[2]

بعد استبعاد الفرض الذي يتضمن إمكانية تفسير صورة القياس الأرسطي تفسيرا لزوميا صارما، ينتقل موساوي إلى التحقق من صحة الحجة المؤيدة للتفسير اللزومي المادي المتعلقة بصورة القياس التي وضعها المعلم الأول.

إن أرسطو يميز بين نوعين من القياس من ناحية اختلاف قيم الصدق والكذب بالنسبة إلى المقدمتين وهما:

- القياس البرهاني: الذي هو قياس لماذا؟ ?Syllogisme du pourquoi، أي القياس الذي نجيب فيه على سؤال: لماذا يُحمل محمول النتيجة بصفة ضرورية على موضوعها؟

- القياس الجدلي: ويسمى قياس الواقع، ويُحمل محمول النتيجة على موضوعها بكيفية احتمالية وليس بكيفية ضرورية. وبالتالي فالنتيجة الصادقة صدقا ضروريا لا يمكن أن تصدر عن مقدمتين كاذبتين معا أو جزئيا إلا بصورة محتملة.[3] بناءا عليه نستطيع أن نستنتج ما يلي:

> «إن القياس البرهاني لا ينطبق عليه اللزوم المادي، لأن هذا الأخير لا يشترط صدق المقدم كشرط ضروري لصدق التالي، وبعبارة أخرى، فاللزوم المادي لا يشترط صدق المقدمتين لصدق النتيجة. ومن هنا فصورة القياس الأرسطي

[1]- أحمد موساوي، معجم المناطقة، مصدر سبق ذكره، ص 241.

[2]- أحمد موساوي، بحوث منطقية فلسفية، مصدر سبق ذكره، ص 32.

[3]- المصدر نفسه، ص 33-34.

المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264

تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

ليست صورة لزوم صارم كما أثبتنا سابقا وليست صورة لزوم مادي كما اتضح من خلال التحليل الأخير. وإذا لم تكن لا صورة لزوم صارم ولا صورة لزوم مادي فالقياس الأرسطي إذن ليس لزوميا بل صورته هو صورة استنتاجية»[1]

هناك دليل آخر يقدمه موساوي على أن صورة القياس الأرسطي هي صورة استنتاجية يمكن توضيحه كالتالي:

يذهب لوكاسيفتش إلى القول بأن أرسطو أخطأ عندما رفض الصورة التالية:

(~ ب ⊂ ب).

والمعبر عنها في المنطق المعاصر بما يلي:

(~ ب ⊂ ب) ⊂ ب.

إن هذه الصورة الأخيرة هي صورة قضية تكرارية أو تحصيل الحاصل Tautologie أو قانون منطقي من منطق القضايا أي أنها قضية منطقية جزيئية صادقة في كل العوالم الممكنة. أما موساوي فقد ذهب إلى البرهان على الأطروحة القائلة بأن: هذا ليس خطأ من ناحية تفسير القياس تفسيرا استنتاجيا قائما على وجهة نظر متعلقة بالوجود والعدم، بحيث لا يمكن استنتاج الوجود من العدم في نظر أرسطو.

ومنه فأرسطو كان متسقا مع وجهة نظره الميتافيزيقية، والخطأ الذي تحدث عنه لوكاسيفتش

[1]- أحمد موساوي، بحوث منطقية فلسفية ، ص 34.

المجلد :6 / العدد: 4 ISSN :2353-0499
E-ISSN :2602-5264

تاريخ الارسال : 2019/02/02، تاريخ القبول: 2019/06/11، تاريخ النشر: 2019/06/13

قائمة المصادر:

1- أحمد موساوي، مكانة المنطق في الفلسفة التحليلية المعاصرة، (الجزائر، دار المناهج، 2007).

2مدخل جديد إلى المنطق المعاصر، (الجزائر، معهد المناهج، 2007)، ج1.

3 مدخل جديد إلى فلسفة المنطق، (الجزائر، دار هومة، 2015).

4- معجم المناطقة، (الجزائر: ENAG موفم للنشر، 2015).

5- بحوث منطقية فلسفية، ا(لجزائر، دار المعرفة، 2018).

6- تاريخ المنطق، (الجزائر، دار هومة، 2018).

7- مدخل جديد إلى الفلسفة التحليلية المعاصرة، (الجزائر، دار هومة، 2018).

8- يان لوكاشيفيتش، نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث، تر: عبد الحميد صبره، (الإسكندرية: المعارف، 1961).

قائمة المراجع:

1- أرسطو، منطق أرسطو، حققه وقدم له عبد الرحمن بدوي، (ط1؛ بيروت: وكالة المطبوعات الكويت، دار القلم 1980).

قائمة المجلات:

1- Ahmed Moussaoui,« La forme logique du syllogisme Aristotélicien», Études philosophiques, (Numéro 3 Année 1997), Alger.